مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 17 فبراير 2024

ميدل إيست مونيتور: أردوغان يقول إن تركية تعمل مع مصر ضد التهجير القسري لسكان غزة

(ترجمات . ميدل ايست مونيتور)

أبرز موقع ميدل إيست مونيتور تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تعليقًا على نتائج زيارته للقاهرة وتعاون البلدين في عدد من القضايا أبرزها القضية الفلسطينية.

ووفقًا للموقع البريطاني، فقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليوم إن تركية ستتحرك مع مصر ضد التهجير القسري لسكان غزة من أراضيهم.

ووصف زياراته الأخيرة للإمارات ومصر بأنها «ناجحة للغاية»، وشدد على ضرورة «توحيد الصفوف» لوقف إراقة الدماء في غزة.

وأضاف «ناقشنا بالتفصيل ليس فقط التجارة والاستثمارات مع رؤساء الدول، ولكن ايضا القضية الفلسطينية. لقد قررنا تعزيز تعاوننا مع البلدين».

وأشار أردوغان إلى أن تركية ترسل مساعدات إنسانية إلى سكان غزة منذ 7 أكتوبر، وقال إن أنقرة تنسق دائمًا مع السلطات المصرية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وقال أردوغان «إسرائيل تجبر سكان غزة على الاستسلام مستخدمة سلاح التجويع وهدفنا هو تحقيق وقف فوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية لغزة».

وقال: «نحن ملزمون بالاتحاد مع الدول الشقيقة إذا أردنا إحباط ألعاب القوى الإمبريالية» في منطقتنا. وبدلًا من أن نعلق في خلافات، يجب أن نركز على مجالات التعاون. وقال الرئيس التركي «كلنا ندرك هذه الحقيقة: لا رحمة بدون وحدة».

ميدل إيست أي: لماذا تخشى مصر الهجوم الإسرائيلي على رفح؟

(ترجمات . ميدل إيست آي)

استعرض تقرير نشره موقع ميدل إيست أي ما وراء قلق مصر من شن جيش الاحتلال لعملية برية في مدينة رفح التي تقع على الحدود المصرية والمكتظة بالنازحين.

ووفقًا للموقع البريطاني، وبينما يخطط الجيش الإسرائيلي لشن هجوم بري على مدينة رفح في غزة، جنوب الحدود، تستعد مصر للأسوأ - مع أزمة إنسانية وتهديد لمعاهدة السلام مع إسرائيل تلوح في الأفق.

تعتبر رفح الملاذ الأخير لنحو 1.4 مليون فلسطيني فروا من القصف الإسرائيلي العنيف على قطاع غزة. وقد

صُنّفت ذات يوم على أنها «منطقة آمنة» لأولئك الذين نزحوا قسرًا بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، ولكنها أصبحت مؤخرًا هدفًا لقصف جوي مميت من الطائرات الحربية والمسيرة الإسرائيلية.

قبل الحرب، كانت المدينة موطنًا لحوالي 250 ألف شخص. والآن، يتكدس النازحون، ومن بينهم 600 ألف طفل، في خيام مؤقتة في منطقة تبلغ مساحتها 62 كيلومترا مربعا فقط.

ونقل الموقع عن عمال الإغاثة قولهم هذا الأسبوع إن أي عملية برية إسرائيلية على المنطقة المكتظة بالسكان ستؤدي إلى كارثة إنسانية وصحية.

يضاف إلى ذلك احتمال انتشار القوات الإسرائيلية على طول الحدود المصرية مع غزة، وهو ما ألمحت إليه مصادر مصرية مجهولة في وقت سابق أنه قد يكون له عواقب على معاهدة السلام مع إسرائيل - رغم أن وزير الخارجية سامح شكري نفى ذلك.

وعندما وقعت إسرائيل ومصر معاهدة السلام بينهما عام 1979، وجدت مدينة رفح نفسها منقسمة. انسحبت القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء التي كانت تحتلها منذ عام 1967، وجرى إنشاء حدود بين مصر وقطاع غزة، مما أدى إلى تقسيم رفح إلى قسمين: جزء مصري والآخر فلسطيني.

ولفت الموقع إلى أن أحد البنود الأساسية للمعاهدة كان تحديد أربع مناطق في سيناء وإسرائيل كمنطقة منزوعة السلاح. ويقع الجانب المصري من رفح ضمن المنطقة (ج)، التي تسمح فقط بنشر قوة شرطة مدنية مسلحة بأسلحة خفيفة، بالإضافة إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ممر فيلادلفيا

وأضاف الموقع أن إسرائيل سمحت باستثناءات من هذا البند على مدى العقد الماضي، مع قيام حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنشر قوات في المنطقة لمحاربة التمرد.

وكان مفتاح الحفاظ على السلام والأمن على طول الحدود هو طريق فيلادلفيا: وهو عبارة عن منطقة عازلة منزوعة السلاح يبلغ طولها 14 كيلومترًا وعرضها 100 متر على طول الحدود بأكملها بين غزة ومصر. ومنحت إسرائيل، التي احتلت قواتها غزة آنذاك، السيطرة على الممر بموجب معاهدة عام 1979.

وفي وقت لاحق، في أعقاب اتفاق فيلادلفيا عام 2005 وفك الارتباط الإسرائيلي عن غزة، سيطرت السلطة الفلسطينية على الممر، ومنذ عام 2007 تشرف حماس على المنطقة.

وفي الشهر الماضي، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إسرائيل يجب أن تعيد احتلال الممر. وقال: «ممر فيلادلفيا يجب أن يكون في أيدينا».

وردًا على ذلك، قالت الحكومة المصرية إن إعادة احتلال الممر سينتهك معاهدة السلام.

الاتفاقيات المصرية الإسرائيلية

وبحسب جويدة سياسيي، محامية دولية مختصة في النزاعات الحدودية، فإن احتلال إسرائيل لممر فيلادلفيا وأي نشر للدبابات هناك سيكون «انتهاكًا صارخًا» لمعاهدة السلام.

وقالت: «سيعتبر ذلك احتلالًا غير قانوني لهذا الشريط الضيق».

ويتفق مع ذلك مهند صبري، الخبير والكاتب في شؤون سيناء، قائلًا إن إعادة الاحتلال ستشكل «انتهاكًا كاملًا» للشروط الأمنية للمعاهدة.

وأشار صبري إلى أنه حتى عندما احتلت القوات الإسرائيلية غزة قبل عام 2005، ظل ممر فيلادلفيا منطقة عازلة منزوعة السلاح.

لكن صبري يرى أنه حتى لو انتهكت إسرائيل المعاهدة، فمن غير المرجح حدوث مواجهة عسكرية كاملة مع مصر.

وقال: «معاهدة السلام لن تتأثر بأي شيء. وكما قال الوزير شكري فإن المعاهدة ستبقى كما هي».

معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط: التاجر العسكري الذي قد يحمل مفتاحًا لغزة ما بعد حماس

(ترجمات . معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط (ميمري))

نشر موقع معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط (ميمري) المقري من اليمين الصهيوني تقريرًا كتبه ألبرتو م. فرناندیز، نائب مدير معهد ميمري، يتناول شخصية رجل الأعمال المصري المقرب من السلطة إبراهيم العرجاني ونفوذه فيما يتعلق بحالة غزة.

يقول الكاتب في مستهل تقريره إن الحرب هي عمل جيد للبعض، وهذا ينطبق على شركتي رايثيون ولوكهيد مارتن كما ينطبق على أكثر مهربي الأسلحة تواضعًا في أفريقيا. وفي حين أن الحرب بطبيعتها مدمرة، فإن الظروف الفوضوية والديناميكية للصراع يمكن أن تخلق كل أنواع الفرص لأولئك المبدعين والقساة بما يكفي للاستفادة منها.

تجار الحرب

ومع دخول حرب غزة شهرها الخامس، وحسب ما يضيف الكاتب، يركز كثيرون على احتياجات إسرائيل العسكرية، في حين ينظر آخرون إلى القدرة التدميرية التي زودتها إيران بحلفائها في لبنان واليمن وحلفائها من حماس في وغزة. وفي مصر، الحرب أيضًا تجارة، رغم أن البلاد ليست دولة محاربة ولن تصبح كذلك.

وتجري أعمال البناء في الجزء الشرقي من سيناء لإقامة منطقة استقبال وإيواء محتملة لسكان غزة، «مدينة للاجئين»، في حال امتد النزاع إلى رفح الحدودية. وهذا هو الاحتمال الذي تعارضه مصر بشدة، لكنها تحرص – عن حق – على الاستعداد له، سواء من خلال تشديد الأمن أو الوجود العسكري على الحدود مع رفح، وكذلك من خلال إعداد مثل هذه المرافق، في حالة حدوث ذلك.

ويرتبط عمال البناء المحليون بشركة أبناء سيناء للتشييد والبناء المتعاقدة مع الجيش المصري. وهذه الشركة هي جزء من الإمبراطورية التجارية لإبراهيم جمعة العرجاني، وهو شخصية رائعة توضح كيف يمكن للصراع أن يكون

بمثابة سلم للنجاح للبعض.

العرجاني، كما يوحي اسم شركته، هو ابن سيناء، وهو عضو في قبيلة الترابين البدوية الكبيرة في سيناء المصرية (توجد الترابين أيضًا في النقب الإسرائيلي). وتعتبر قبيلة الترابين وقبائل سيناء الأخرى، من بين أمور أخرى، مهربين ولها تاريخ طويل وملون في أعمال التهريب. وكما يفعل المهربون الجيدون، فقد قاموا بتهريب كل ما يحقق ربحًا. تاريخيًا، كان هذا يعني - في بعض الأحيان - دخول الأسلحة إلى غزة وخروج الناس من غزة، ولكن أيضًا تلك الأشياء الأخرى التي يريدها الناس - المواد المنزلية النادرة والمخدرات، وخاصة الحشيش.

كما سهّل المهربون البدو في مصر تهريب اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل وحتى الصواريخ الإيرانية إلى غزة. وعندما خدمت في السودان عام 2008، ضربت إسرائيل شبكات التهريب السودانية التي كانت تفعل ذلك بالضبط، حيث أخذت الصواريخ الإيرانية من بورتسودان إلى مصر حيث تنقلها الشبكات المصرية إلى القطاع الفلسطيني. وبطبيعة الحال، تقوم حماس اليوم بتصنيع معظم صواريخها محليا في منشآت تحت الأرض داخل غزة. وقد يجري إغلاق الأنفاق ويتغير الطلب على السلع لكن التهريب سيستمر.

من مهرب بسيط إلى أوليغارشي

ويقول الكاتب إن من المفارقات أن صعود العرجاني من مهرب بسيط إلى أحد أفراد القلة الحاكمة (الأوليغارشية) بدأ بالسجن. وفي عام 2008، كان مهربًا قبليًا بالفعل، وجرى اعتقاله وتعذيبه على يد السلطات المصرية نتيجة قيامه باختطاف جنود مصريين خلال صراع بين المهربين والشرطة للسيطرة على تجارة التهريب. وقتل أحمد شقيق العرجاني على يد الشرطة في هذا الصراع. لكن هذا تفسير بسيط لمسألة معقدة، فالمهربون في سيناء والمؤسسة الأمنية المصرية كانوا أعداء ومتنافسين وشركاء، حسب الظروف.

أصدرت السلطات عفوًا عن العرجاني و60 آخرين من رجال قبائل سيناء في يوليو 2010، وعادوا إلى ذلك العالم السفلي شبه الإجرامي وشبه الشريك للدولة العميقة خلال نهاية نظام مبارك ونظام مرسي القصير. وبعد الانقلاب الذي أوصل الرئيس السيسي إلى السلطة في عام 2013، خرج العرجاني من العزلة، وأصبح شريكًا أكثر علنية للنظام. وشمل ذلك تطوير العلاقة مع محمود السيسي، أحد كبار ضباط المخابرات والابن الأكبر للرئيس المصري.

تزامن إطلاق سراح العرجاني من السجن وانقلاب السيسي مع حدث مصيري آخر، وهو صعود التمرد الجهادي في سيناء. نشأت جماعة أنصار بيت المقدس من رحم الوضع الأمني الفوضوي في سيناء، ونشطت بقوة الانقلاب العسكري عام 2013. وفي عام 2014، حولت الجماعة ولاءها من تنظيم القاعدة إلى داعش، لتصبح معروفة باسم ولاية سيناء التابعة لتنظيم الدولة. بالاعتماد على كل من المصريين في وادي النيل وخاصة على البدو المحليين، أثبتت الجماعة أنها عدو هائل للجيش المصري. وفي نوفمبر 2017، أفادت التقارير أن الجماعة نفذت الهجوم الأكثر دموية في التاريخ المصري، مما أسفر عن مقتل أكثر من 300 شخص في هجوم على مسجد تابع للصوفية بالقرب من بلدة بئر العبد. وفي عام 2022، ذكر الرئيس السيسي أن التمرد تسبب في مقتل أكثر من 3000 من أفراد قوات الأمن وإصابة 12000 آخرين.

وباتباع الأنماط التي شوهدت في أماكن أخرى، ردت الحكومة المصرية على التمرد من خلال دعم صعود الميليشيات القبلية المناهضة لداعش، وهو نموذج «الصحوات» الذي رأيناه في العراق.

ولجأت السلطات إلى شريكها العرجاني في عام 2015 لتأسيس اتحاد قبائل سيناء، الذي كان في البداية شأنًا شبه عسكري لقبيلة الترابين. وتحول دور المقاتلين القبليين في نهاية المطاف إلى دور أساسي في الضغط على ولاية

سيناء، خاصة عندما انضمت قبيلة الترابين لاحقًا إلى القبائل الرئيسة الأخرى في سيناء، السواركة والرميلات. وكانت هاتان القبيلتان، المعروفتان أيضًا ببراعتهما في التهريب، أكثر عرضة للانضمام إلى الجهاديين من قبيلة الترابين.

وجرى تجهيز المقاتلين القبليين بطرق تشبه قوات الجنجويد السودانية شبه العسكرية، حيث كانت الشاحنات الصغيرة وعربات اللاند كروزر مزودة بمدافع رشاشة باعتبارها الدعامة الأساسية لهم لتوجيه ضربات سريعة. واليوم ضعف الجهاديون في سيناء بالتأكيد، لكنهم لم يُهزموا. لكن سحقهم كان له فائدة جانبية مهمة، إذ جعل التهريب إلى غزة وإسرائيل أسهل لهذه الشبكات القبلية.

وأشار الكاتب إلى أن أعمال العرجاني توسعت لتشمل البناء والتعدين والسياحة وغيرها. كما أنه يرأس وكالة بي أم دبليو في مصر.

ويُنظر إلى العرجاني على أنه شريك ووسيط رئيس للنظام المصري في سيناء، على الرغم من أنه شخصية مثيرة للجدل ينتقدها الإسلاميون والليبراليون.

ونظرًا لنفوذه على شبكات التهريب وعلاقاته بالحكومة، فقد يلعب دورًا في سياسة مصر تجاه غزة وإعادة إعمارها في أعقاب الصراع الأخير مع حماس.

ومع ذلك، فهو يعتمد في النهاية على حالة الأمن القومي المصري ورؤيتهم للمضي قدمًا في غزة، الأمر الذي سيتضمن أسئلة معقدة حول الأمن والاستقرار والمصالح الاقتصادية.

تايمز أوف إسرائيل: وزير خارجية الاحتلال يقول إن "إسرائيل" ستنسق مع مصر بشأن اللاجئين الفلسطينيين، ولن تضر بمصالحها

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

استعرضت الصحف العبرية تصريحات وزير خارجية دولة الاحتلال إسرائيل كاتز بشأن التنسيق مع مصر بشأن اللاجئين الفلسطينيين وذلك على هامش مؤتمر ميونخ للأمن.

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة تايمز أوف إسرائيل عن وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيل كاتس قوله إن إسرائيل ستنسق مع مصر بشأن اللاجئين الفلسطينيين وستجد طريقة لعدم الإضرار بمصالح البلاد.

وقال كاتس على هامش مؤتمر ميونيخ الأمني: «سيتعين على دولة إسرائيل التعامل مع رفح لأننا لا نستطيع ترك حماس هناك».

وعندما سئل عن المكان الذي سيذهب إليه اللاجئون في رفح، اقترح خان يونس، شمال رفح.

الجارديان: المشاكل الاقتصادية في مصر تجتذب الرُحل الرقميون، لكنها تلقي بآخرين في البحر

(ترجمات . الجارديان)

اهتم تقرير نشرته صحيفة الجارديان بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعانيها مصر سواء على سكانها الذي يبحثون عن مهرب منها إلى الخارج أو المستثمرين من الرُحل الرقميين الذين يرون فيها فرصة سانحة.

وقالت الصحيفة البريطانية إن مصر، التي يحدها البحر الأحمر والبحر المتوسط تعد دولة تتمتع بسواحل تمتد لأميال عديدة، وكانت منتجعاتها مفضلة للسياح منذ فترة طويلة. ولكن في بلد حيث كان الانقسام بين الأغنياء والفقراء دائمًا صارخًا، تخلف المشاكل الاقتصادية الأخيرة التي واجهتها مصر تأثيرًا زلزاليًا على المجتمع ـ ولا يظهر ذلك في أي مكان أفضل من ثروات أولئك الذين يشقون طريقهم إلى ساحلي البلاد.

وجهة للرُحل الرقميين

وتلفت الصحيفة إلى أنه وعلى طول خليج العقبة بالبحر الأحمر، أصبحت منطقة صيد الأسماك في دهب، التي كانت هادئة في السابق، ملاذًا لـ الرُحل الرقميين من الشباب الأثرياء. وقد حولت مياهها الفيروزية الدافئة وأجواءها العصرية المدينة الصغيرة إلى منتجع غوص شهير، مما يجعلها الموقع المثالي لأولئك الذين يبحثون عن توازن أكثر مرونة بين العمل والحياة.

وتقول ناتاليا، وهي مواطنة من مولدوفا حفزتها جائحة كوفيد-19 على تغيير نمط حياتها، «لقد وقعت في حب دهب. عندما تكون هنا، تشعر بالانسجام مع الطبيعة».

وتشير الصحيفة إلى أن عدد الرُحل الرقميين شهد ارتفاعًا حادًا خلال فترة الجائحة، عندما قامت جهات العمل بالتحول الاضطراري إلى العمل عن بعد وأطلق العنان للعمال ذوي الياقات البيضاء فجأة من قيد الحدود الجغرافية. وفي السنوات الفاصلة، أدى ارتفاع الإيجارات وأزمة تكاليف المعيشة في عديد من البلدان إلى إبعاد الشباب، وأصبح تغيير المدن أو حتى البلدان خيارًا أقل تكلفة.

الهروب من الأزمة

وتوضح الصحيفة سعر الصرف في مصر جعلها جذابة للغاية لأي شخص يتعامل بالدولار أو اليورو، وهو ما ينطبق غالبًا على الأجانب الذين يمكنهم التقدم للحصول على تصريح عمل أو السكان الأصليين الذين يعملون مع الشركات الدولية.

لكن ملايين المصريين يعانون في ظل اقتصاد منكوب. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، أدت ثلاث تخفيضات متتالية لقيمة العملة في عام 2022 إلى خفض قيمة الجنيه المصري إلى النصف. ورسميا تبلغ قيمة الدولار نحو 30 جنيها مصريا، لكن النقص الحاد في العملة الأجنبية أدى إلى إنعاش سوق موازية مزدهرة، يصل فيها سعر الصرف إلى 60 جنيها مصريا للدولار.

ومع ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية تقترب من 30%، انخفضت مستويات معيشة معظم سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة بشكل حاد، مما دفع الآلاف إلى القيام بالرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا عن طريق البحر. واعتبارًا من عام 2020، أصبحت الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم العربي تاسع أكبر مصدر لطلبات اللجوء

إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، وجد الرحالة الرقميون الذين يتقاضون أجورهم بالدولار أن هذه الظروف الاقتصادية مثالية للاستمتاع بأشعة الشمس على مدار العام على شواطئها النظيفة. تقول ناتاليا: «لقد كان العام الماضي بمثابة تغيير في قواعد اللعبة. أصبح انقطاع الإنترنت الآن شيئًا من الماضي؛ افتتحت عديد من مساحات العمل المشترك الجديدة».

وتقول: «حتى لو واجهت مشكلات مع شبكة الواي فاي، فإن خدمة الـ4 جي ميسورة التكلفة للغاية، خاصة إذا كنت تدفع بالدولار الأمريكي».

ويقول علي الإدريسي، أستاذ الاقتصاد في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: «لا توجد أزمة دون رابحين وخاسرين؛ ومن غير الدقيق الادعاء بأن الجميع يخسرون في أوقات الأزمات».

ويقول إن ما يجب تقييمه هو «ما إذا كانت التأثيرات السلبية على مجموعة ما تفوق التأثيرات الإيجابية على مجموعة أخرى».

وفقًا للبنك الدولي، انزلق ما يقرب من ثلث سكان مصر تحت خط الفقر في عام 2019، ويعيش معظمهم على طول دلتا النيل المكتظة والفقيرة، مع خدمات قليلة.

ويقول الإدريسي إن ضعف الآفاق الاقتصادية دفع المزيد من الناس إلى مغادرة مصر، واختار عديد منهم التغاضي عن عقبات الهجرة غير الشرعية.

في نوفمبر 2022، تغيرت حياة سمير، الذي لا يستخدم اسمه الحقيقي بينما تقوم السلطات الإيطالية بمعالجة طلبه لـ اللجوء. وكان قد سافر من منزله في بلبيس في محافظة الشرقية بدلتا النيل إلى العلمين الجديدة على الساحل الشمالي لمصر لبدء العمل كميكانيكي. وعندما وصل إلى هناك، قيل للشاب البالغ من العمر 24 عامًا أنه لم تعد هناك وظيفة له.

يقول سمير: «لم يكن لدي مكان أذهب إليه». وأخبره أحد أقاربه في إيطاليا أن حافلة تقل مهاجرين محتملين ستغادر الإسكندرية متجهة إلى السلوم، بالقرب من الحدود الليبية. وبعد أن رأى الكثير من الشباب من مدينته يبدأون بداية ناجحة في إيطاليا، كان سمير يفكر في الرحلة لفترة من الوقت وبدا أن المكالمة الهاتفية كانت بمثابة «شريان الحياة».

سافرت الحافلة عبر مسارات جبلية لتجنب نقاط التفتيش في طريقها إلى السلوم. وهناك، دفع للمهربين رسمًا أوليًا قدره 40 ألف جنيه مصري قبل الانضمام إلى مجموعة من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال.

وتحدث سمير عن رحلته المريرة ومعاناته في السفر عبر ليبيا ثم المخاطر الكبيرة للسفر في القوارب عبر البحر المتوسط إلى أن وصل ليبيا بعد رحلة تكبد فيها كل ضروب المعاناة. وهو واحد من 21753 مصريًا وصلوا إلى أوروبا في عام 2022 - عندما تجاوزت أعداد المصريين الذين وصلوا إلى أوروبا حتى أعداد أولئك القادمين من دول دمرتها الحرب مثل سوريا وأفغانستان.

ويرى الإدريسي أن العوامل الاقتصادية حاسمة في هذا الاتجاه للهجرة. ويعتقد أن الحل يكمن في المقام الأول في «معالجة التضخم واستقرار سعر الصرف». ويقول إنه «عندها فقط سيبدأ السوق في تجربة مستوى معين من التنشيط من شأنه أن يحل عديدًا من مشاكل مصر».

جيوبوليتيكال مونيتور: التداعيات الاستراتيجية لزيارة أردوغان على تركيا ومصر

(ترجمات . جيوبوليتيكال مونيتور)

نشر موقع جيوبوليتيكال مونيتور تقريرًا للكاتب محمد أبو دوح يستعرض فيه التداعيات الاستراتيجية لزيارة الرئيس التركي لمصر على البلدين.

يقول الكاتب في مطلع تقريره إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصل إلى القاهرة في 14 فبراير في إطار زيارة دولة كبيرة تهدف إلى معالجة التحرك نحو تطبيع العلاقات بين مصر وتركيا، فضلًا عن توسيع العلاقات الثنائية على جبهات متعددة. وتكتسب زيارة أردوغان إلى مصر أهمية لعدة أسباب، بما في ذلك أنها الأولى له منذ ما يقرب من عقد من الزمن.

كما تتزامن الزيارة مع عديد من التطورات الإقليمية والعالمية التي تتطلب من البلدين تنسيق مواقفهما نظرًا لثقلهما الإقليمي والجيوسياسي النسبي. وكذلك هناك مصالح استراتيجية عديدة تربط البلدين معًا على جميع المستويات الاستراتيجية، سواء من الناحية الجيوسياسية أو الاقتصادية.

تحسن تدريجي في العلاقات المصرية التركية

وأضاف الكاتب أن الاتجاه الناشئ نحو التقارب كان واضحًا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وقد ظهرت النتائج الملموسة في مناسبات عدة، مثل عندما أعلنت الدولتان في 4 يوليو 2023 أنهما سترفعان علاقاتهما الدبلوماسية إلى مرتبة السفير. بالإضافة إلى ذلك، جرت محادثات مباشرة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 10 سبتمبر 2023، على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، وأسفرت في النهاية عن زيارة الرئيس التركي الحالية إلى القاهرة.

ووفقًا لنمط السياسة الخارجية الذي يتجاوز الاختلافات في التعامل مع الأزمات الإنسانية والكوارث، يُعتقد أن دبلوماسية الكوارث أعطت العلاقات المصرية التركية دفعة في الأشهر الأخيرة. وقد تجلى ذلك في اتصال الرئيس السيسي بالرئيس أردوغان عقب زلزال 9 فبراير 2023، والذي أعرب فيه عن تضامنه مع تركيا حكومة وشعبًا. وفي وقت لاحق، في أعقاب الزلزال، زار وزير الخارجية المصري سامح شكري مدينة مرسين التركية في فبراير 2023 لإظهار دعمه وتعاطفه. وفي مارس 2023، قام وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو بزيارة متابعة إلى القاهرة.

لقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى تتمكن مصر وتركيا من إصلاح علاقاتهما المتضررة. وفي هذا الصدد، كانت الرسائل التركية أساسية. ومن الجدير بالذكر التحرك الذي اتخذه وزير الخارجية التركي الراحل مولود جاويش أوغلو في مارس 2021، والذي أعلن أن المحادثات لا تزال مفتوحة بين البلدين على الرغم من الخلافات السياسية السابقة. وبعد بضعة أشهر، وافق البرلمان التركي على خطة لإنشاء مجموعة صداقة تشريعية. وبعد ذلك، ولمعالجة هذه القضايا ومناقشتها، عقد الطرفان ما أسمته وسائل الإعلام «جلسات نقاش استكشافية». وعقدت هذه الاجتماعات مرتين في عام 2021، الأولى في مايو والثانية في سبتمبر. وكان موضوع المحادثات اللاحقة هو التطورات الإقليمية بالإضافة إلى المصالح والاستراتيجيات المشتركة المرتبطة بها لتعزيزها.

وبالنظر إلى أن مسار الجانبين نحو المصالحة منذ عام 2021 اتسم «بوتيرة بطيئة» نسبيًا، فإن فعالية التقارب المستمر بين مصر وتركيا سيكون على المحك.

ومع ذلك، فإن كل تفاعل حدث بين الجانبين خلال هذه الفترة يعبر بوضوح عن التصميم على استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بنجاح. وفي ضوء النفوذ الكبير الذي يتمتع به البلدان على المنطقة، فقد ركزت المناقشات المباشرة بينهما خلال السنوات القليلة الماضية على تطوير التوافق بما يتناسب مع أهداف البلدين. ويبدو أن هذا مهم لكلا الجانبين، خاصة بالنظر إلى التطورات السريعة الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا والمتعلقة بصراعات الهيمنة والمنافسة بين القوى الإقليمية والعالمية، والتي أجبرت مصر وتركيا على إعادة تقييم استراتيجيتهما والتوصل إلى تفاهم. .

محاور التعاون

وبالنظر إلى التقدم المحرز في استعادة العلاقات وتسهيل الحوار المباشر، فإن زيارة أردوغان إلى القاهرة تمثل فرصة فريدة لمناقشة المصالح المشتركة مع الرئيس المصري، وفقًا للكاتب.

وتناولت المناقشات موضوعات مهمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير التعاون في مجال الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، ومعالجة الأوضاع في غزة وليبيا والسودان وأفريقيا على نطاق أوسع.

وكان الملف الفلسطيني والوضع الراهن في غزة محور المباحثات بين الرئيسين المصري والتركي. ويرجع ذلك إلى الحملة العسكرية الإسرائيلية المطولة، التي دخلت الآن شهرها الخامس، وإلى الأزمة الإنسانية المتفاقمة. كما أن هناك توقعًا لهجوم إسرائيلي على رفح في أي لحظة.

وأضاف الكاتب أن الوضع في غزة يساهم في التوترات في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما بسبب تصرفات الجماعات الوكيلة المدعومة من إيران مثل الحوثيين في اليمن. ولهذه المجموعات تأثير كبير على أمن السفن التجارية التي تمر عبر البحر الأحمر، والذي بدوره يؤثر على حركة المرور في قناة السويس. ونتيجة لذلك، شهدت إيرادات مصر من العملة الأجنبية من القناة انخفاضًا كبيرًا. ويمثل استعادة الاستقرار الإقليمي وتحقيق حل سلمي بين فلسطين وإسرائيل إحدى الأولويات الرئيسة لكلا الزعيمين.

وبالمثل، أتاحت المحادثات بين الرئيس السيسي والرئيس أردوغان فرصة للتوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن الصراع المستمر في ليبيا، والذي استمر منذ ما يقرب من عشر سنوات، مما يطرح إمكانية التوصل إلى حل مثمر للتحديات المستمرة هناك، مثل الانتهاء بنجاح من الانتخابات وتسريح الميليشيات سلميًا، مما يمهد الطريق لمزايا اقتصادية محتملة للشركات المصرية والتركية في مشاريع إعادة الإعمار اللاحقة.

كما يوفر الحوار المصري التركي فرصة لكلا الطرفين لاستكشاف استراتيجية أكثر تأثيرًا لمعالجة الصراعات المستمرة في أفريقيا، وخاصة في السودان، حيث استمرت الحرب الأهلية منذ ما يقرب من عام. ومن المهم الإشارة إلى أن تركيا لديها مصالح كبيرة في إنشاء قاعدة بحرية في السودان بالقرب من البحر الأحمر.

ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها قد تتعارض مع مخاوف الأمن القومي المصري. وبالتوازي مع ذلك، تعمل تركيا على توسيع نفوذها في الصومال. لكن التهديد الإثيوبي المتمثل في إنشاء قاعدة بحرية وتأجير ميناء بربرة عبر ما يسمى بـ «جمهورية أرض الصومال» الانفصالية، قوبل بمعارضة من كل من مصر وتركيا. وبالنظر إلى الوضع، فإن

توافق المواقف الاستراتيجية المصرية والتركية يمكن أن تعزز فعالية التصدي للتهديد الإثيوبي، خاصة وأن الصومال تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أجنبية تركية.

وقد فتح التعاون في قطاع الطاقة والحضور المشترك في منطقة شرق البحر المتوسط فرصًا كبيرة لتعزيز العلاقات المصرية التركية. وبالنظر إلى اعتماد تركيا الكبير على واردات الطاقة، هناك إمكانية للتعاون الاستراتيجي مع مصر من خلال منتدى غاز شرق المتوسط.

ومن الممكن أن يكون هذا بمثابة منصة قيمة لتعظيم الفوائد وتخفيف التوترات السياسية بين تركيا واليونان وقبرص. ونظرًا لهذه الظروف، يبدو أن أنقرة تهدف إلى إقامة علاقات أوثق مع مصر من أجل المشاركة في التعاون الإقليمي الذي يتضمن شراكات متعددة.

ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعطيل المعارضة السياسية لقبول تركيا في منظمة غاز شرق المتوسط. وبالتالي، فإن المصالحة المحتملة بين تركيا ومصر تمثل فرصة قيمة لدول شرق المتوسط للمشاركة في مفاوضات جماعية، مما يمثل علامة فارقة حاسمة في حل نزاعاتهم، وتحديدًا بين تركيا واليونان وقبرص. وبينما تسعى أنقرة للحصول على دعم القاهرة للانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط، تعرب تركيا أيضًا عن رغبتها في التوقيع على معاهدة ثنائية لترسيم الحدود البحرية مع مصر.

وعلى الصعيد الاقتصادي والصناعة، هناك مصالح مشتركة عديدة يمكن أن تعزز التعاون الاستراتيجي بين مصر وتركيا. ومن الجدير بالذكر أن مصر تحتل مكانة مهمة باعتبارها الشريك التجاري الرئيس لتركيا في أفريقيا. وشهدت التجارة بين تركيا ومصر نموًا كبيرًا، حيث وصل حجمها إلى ما يقرب من 10 مليارات دولار سنويا. وقد أعرب قادة البلدين عن نوايا قوية لزيادة التجارة الثنائية في السنوات المقبلة، بهدف الوصول إلى ما بين 15 إلى 20 مليار دولار. وتكمن إمكانية ازدهار العلاقات المصرية التركية في تعزيز التعاون الاقتصادي وتبني نهج بناء.

وفي السياق نفسه، يلعب قطاعا الدفاع والجيش دورًا مهمًا في التعاون بين تركيا ومصر. ويتجلى ذلك من خلال صفقات الأسلحة المتبادلة ومشاريع الإنتاج العسكري المشتركة. ومن الواضح أن القاعدة العسكرية الصناعية التركية تهدف إلى التعاون الاستراتيجي مع مصر. وفي الآونة الأخيرة، أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن تركيا ستقوم بتزويد مصر بطائرات مقاتلة مسيرة، مما يدل بشكل أكبر على التقارب المتزايد بين البلدين.

ليس هناك من ينكر أن زيارة الرئيس أردوغان لمصر تمثل إعادة ضبط دبلوماسية وعلامة فارقة في العلاقات الثنائية مع مصر. كما أنها بمثابة إعلان رسمي عن التقدم المحرز في جهود تحسين العلاقات التي بدأت في عام 2021. وأكد الرئيس السيسي أن فصلًا جديدًا في العلاقات المصرية التركية قد بدأ، مع خطط الرئيس السيسي لزيارة تركيا في أبريل. ومع ذلك، يبقى أن نرى كيف ستؤثر هذه الزيارة على توافق المصالح بين مصر وتركيا، فضلًا عن التداعيات المحتملة على عدم الاستقرار الإقليمي.

أتلانتك كاونسل: حل لغز الاقتصاد السياسي في مصر.. إنه أكثر من مجرد اقتصاد

(اقتصادي . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريرًا للكاتبة رشا حلوة تستعرض أبعاد الأزمة الاقتصادية في مصر وكيف أنه جذورها لا تقتصر على الاقتصاد، بل تُغذيها عوامل أخرى.

وتقول الكاتبة إن مصر بلد ينعم بالموارد الطبيعية والمزايا الجغرافية الفريدة. وتقع مصر على مفترق الطرق بين أفريقيا والشرق الأوسط، ويبرز موقع مصر الاستراتيجي من خلال أهمية قناة السويس، وهي طريق بحري حيوي يربط أمريكا الشمالية وأوروبا بالمحيط الهندي. وتعد هذه القناة واحدة من أكثر الممرات الملاحية ازدحامًا على مستوى العالم، مما يؤكد دور مصر المحوري في التجارة الدولية.

وعلاوة على ذلك، تشتهر مصر بتراثها الثقافي الغني، إذ تضم سبعة مواقع مدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. ومن بين هذه الكنوز الهرم الأكبر بالجيزة، وهو أحد عجائب الدنيا السبع في العالم القديم. وتضع جاذبية التراث الثقافي لمصر، إلى جانب تكاليف السفر التنافسية بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الجنيه المصري، البلاد باعتبارها وجهة سفر محورية ذات إمكانات هائلة لإيرادات السياحة.

وبالإضافة إلى ثروتها الثقافية، تمتلك مصر قاعدة كبيرة من رأس المال البشري، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 115 مليون نسمة، يمثلون حوالي 1.4% من سكان العالم. ومن الجدير بالذكر أن 60% من سكان مصر هم تحت سن الثلاثين، مما يسلط الضوء على وجود قوة عاملة كبيرة تستعد لدخول سوق العمل.

وتستفيد مصر أيضًا من وفرة ضوء الشمس وسرعة الرياح المرتفعة، مما يجعل البلاد موقعًا مثاليًا لمصادر الطاقة المتجددة. ويتمتع سوق الطاقة المتجددة المزدهر في مصر بإمكانات اقتصادية كبيرة تصل إلى مليارات الدولارات.

تحديات مستمرة رغم الموارد

ومع ذلك، وحسب ما تضيف الكاتبة، وعلى الرغم من كل المزايا الكامنة في مصر، ظل الاقتصاد يتصارع مع تحديات مستمرة منذ ما يقرب من خمسة وسبعين عامًا. ولا تزال معدلات الفقر المرتفعة تعاني منها البلاد، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى ارتفاع معدل الفقر، مع زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر من 25.2% في عام 2010 إلى 32.5% في 2017-2018.

كما ظلت إيرادات السياحة في مصر متواضعة، ذلك أن متوسط تلك العائدات بلغ حوالي 8 إلى 9 مليارات دولار سنويًا بين عامي 2014 و2022، على الرغم من إمكانات البلاد كوجهة سياحية رئيسة. وبالمقارنة، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار دخلًا سياحيًا أعلى، حيث بلغ متوسطه حوالي 30 مليار دولار سنويًا خلال الفترة نفسها، ومن المتوقع أن يصل إلى 60 مليار دولار بحلول عام 2028.

تتفاقم هشاشة الاقتصاد بسبب اعتماده على مصادر الإيرادات المتقلبة، بما في ذلك السياحة وقناة السويس والتحويلات الأجنبية. ولذلك، فإن الصدمات الخارجية - مثل الجائحة، وحرب أوكرانيا، وحرب غزة، والهجمات الأخيرة على البحر الأحمر - وضعت ضغوطًا اقتصادية إضافية على مصر. ونتيجة لذلك، تحول الحساب الجاري، الذي أغلق بفائض متوسطة 2 مليار دولار بين عامي 2002 و2007، إلى عجز كبير قدره 16 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022، ومن المتوقع أن يستقر عند 9 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2024.

ونتيجة لذلك، شهد الجنيه المصري انخفاضًا كبيرًا في قيمته، وفقد أكثر من 70% من قيمته منذ أوائل عام 2022، مما جعله سادس أسوأ العملات أداءً على مستوى العالم منذ بداية هذا العام. وأدى تأخر التعديلات على سياسة

الصرف الأجنبي إلى ظهور سوق موازية، حيث انخفض الجنيه المصري إلى 70-68 جنيهًا مصريًا للدولار الأمريكي، مقارنة بسعر ثابت قدره 31-30 جنيهًا مصريًا للدولار في القطاع المصرفي الرسمي. كما تضاءلت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وقد انخفضت من 44.6 مليار دولار في عام 2019 إلى 32 مليار دولار بنهاية عام 2022.

أسباب المشكلة الاقتصادية

وتتابع الكاتبة: لكن لماذا تواجه مصر، رغم إمكاناتها الكبيرة، مثل هذه العقبات الاقتصادية الملحوظة؟ ورغم أن عديدًا من خبراء الاقتصاد يربطون الأزمة بسوء إدارة الاقتصاد الكلي، ويعترفون بأهمية استقرار الاقتصاد الكلي لتحقيق النمو، فإن هذا التفسير لا يجسد التعقيد الكامل للقضية.

وبدلًا من ذلك، من الممكن أن نفهم التحول الاقتصادي البطيء والمتواضع نسبيًا في مصر بشكل أفضل من خلال عدسة نظرية الاقتصاد السياسي للأفكار. وتؤكد هذه النظرية، التي أوضحها الخبير الاقتصادي داني رودريك من جامعة هارفارد في بحثه بعنوان "الأفكار مقابل المصالح في صنع السياسات"، على الدور المحوري الذي تلعبه الإيديولوجية باعتبارها حافزا لتشكيل السياسة العامة والتغيير المؤسسي.

وتوضح الكاتبة أن مفهوم الأيديولوجية أو تأثير الأفكار هو مبدأ أساسي في الاقتصاد السياسي، ويقدم نظرة ثاقبة حول الأسباب التي تجعل بعض الدول تتقدم بسرعة أكبر من غيرها، وعلى العكس من ذلك، لماذا تتخلف بعضها عن الركب.

تاريخيًا، التزمت الأيديولوجية الاقتصادية في مصر لفترة طويلة بنهج الانغلاق على الذات واستبدال الواردات في ظل نظام جمال عبد الناصر (1970-1950)، وهو اتجاه شائع بين الاقتصادات النامية خلال عصر إنهاء الاستعمار. وتضمنت السمات الرئيسة لنظام عبد الناصر تأميم الأصول الخاصة، وإدارة مؤسسات الدولة، واستبدال الواردات، والقيود على الصادرات.

وفي وقت لاحق، سعى نظام أنور السادات (1981-1970) إلى عكس هذا الاتجاه من خلال تقديم تشريع جديد للاستثمار مؤيد للسوق يُعرف باسم سياسة الباب المفتوح. ومع ذلك، فقد رُفضت أيديولوجيته على نطاق واسع، كما يتضح من أعمال شغب الخبز عام 1977. وفي عام 1981، وصل حسني مبارك إلى السلطة في أعقاب أعمال الشغب هذه، مما منعه من البدء في إصلاحات جوهرية مماثلة.

وبدلًا من ذلك، استخدمت حكومته نهجًا مختلطًا، فنفذت سياسات جزئية ومجزأة مؤيدة للسوق في حين اعتمدت على بقايا قوية من عصر عبد الناصر. ويستمر هذا النمط حتى يومنا هذا. وقد تجلت هذه الإيديولوجية المختلطة، على سبيل المثال، في التقدم البطيء لبرنامج إدارة الأصول العامة (الخصخصة)، والحجم الكبير نسبيا للقطاع العام في الاقتصاد.

ومع ذلك، لكي تتبنى أي دولة موقفًا مؤيدًا للسوق بشكل كامل، يجب أن تمتلك التزامًا أيديولوجيًا قويًا بالسياسات المؤيدة للسوق وحوافز سياسية واضحة لتعزيز هذه الأيديولوجية. وعلى سبيل المثال، كان اعتماد برنامج التصنيع القائم على التصدير في كوريا الجنوبية (1980-1962) مسترشدًا برؤية طويلة المدى للانضمام إلى مصاف الدول الأكثر تصنيعًا، وبلغت ذروتها بانضمام البلاد الناجح إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1996.

وبالمقارنة، لم تتبنى مصر قط أيديولوجية طويلة المدى وموجهة نحو تحقيق الأهداف ومؤيدة للسوق. ويستمر

الاقتصاد في العمل باستخدام إصلاحات اقتصادية مجزأة، والتي تعوقها بقايا حقبة عبد الناصر القوية، مما يؤدي إلى نمط بطيء وغير متسق في التنفيذ. وقد أدى هذا النهج المختلط إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، مما يشكل تحديات أمام المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء.

وبينما قد يواجه المستثمرون حالة من عدم الاستقرار السياسي، فإن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية يمنع الشركات من التوظيف والاستثمار والوصول إلى الأسواق. ولذلك، لمعالجة التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد المصري، لا بد من تقييم ومعالجة متطلبات الاقتصاد السياسي، وليس فقط التركيز على أساسيات الاقتصاد الكلي. وبدون تعزيز أيديولوجية أكثر قوة مؤيدة للسوق، سواء داخل الحكومة أو بين الجمهور، فإن الإصلاحات الاقتصادية في مصر ستظل عالقة في دائرة من الركود لسنوات.

رويترز: مصر تنشئ منطقة على حدود غزة يمكن استخدامها لإيواء الفلسطينيين

(ترجمات . رويترز)

نشرت وكالة رويترز تقريرًا نشرته عدة صحف ينقل عن مصادر لم يسمها أن مصر تنشيء منطقة يمكن استخدامها لإيواء الفلسطينيين النازحين.

ونقلت الوكالة عن أربعة مصادر قولها إن مصر تجهز منطقة على حدود غزة يمكن أن تستوعب الفلسطينيين في حال أدى هجوم إسرائيلي على رفح إلى نزوح جماعي عبر الحدود فيما وصفوه بأنه تحرك طارئ من جانب القاهرة.

ودقت مصر، التي نفت القيام بأي استعدادات من هذا القبيل، مرارًا ناقوس الخطر بشأن احتمال أن يؤدي الهجوم الإسرائيلي على غزة إلى نزوح الفلسطينيين إلى سيناء - وهو أمر تقول القاهرة إنه غير مقبول على الإطلاق - وهي تحذيرات رددتها دول عربية مثل الأردن.

وقالت الولايات المتحدة غير مرة إنها ستعارض أي تهجير للفلسطينيين من غزة.

خطوة طارئة

وقال أحد المصادر إن مصر متفائلة بأن المحادثات الرامية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار يمكن أن تمنع أي سيناريو من هذا القبيل، لكنها تعمل على إنشاء المنطقة على الحدود كإجراء مؤقت واحترازي.

وقالت ثلاثة مصادر أمنية إن مصر بدأت تجهيز منطقة صحراوية ببعض المرافق الأساسية التي يمكن استخدامها لإيواء الفلسطينيين، مشددة على أن هذه خطوة طارئة.

ورفضت المصادر التي تحدثت إليها رويترز في هذا التقرير الكشف عن هويتها بسبب حساسية الأمر.

وقالت إسرائيل إنها ستشن هجومًا للسيطرة على «آخر معقل» لحماس في رفح حيث لجأ أكثر من مليون فلسطيني إلى ملاذ آمن هربًا من هجومها على غزة.

وقالت إسرائيل إن جيشها يعد خطة لإجلاء المدنيين من رفح إلى أجزاء أخرى من قطاع غزة.

لكن منسق المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة مارتن غريفيث قال يوم الخميس إن الاعتقاد بأن الناس في غزة يمكن أن يغادروا إلى مكان آمن هو «وهم» وحذر من احتمال تدفق الفلسطينيين إلى مصر إذا شنت إسرائيل عملية عسكرية في رفح.

ووصف هذا السيناريو بأنه كابوس لمصر.

المعارضة المصرية

وأشار التقرير إلى أن مصر صاغت معارضتها لتهجير الفلسطينيين من غزة في إطار الرفض العربي الأوسع لأي تكرار لنكبة عام 1948.

وقال المصدر الأول إن بناء المخيم بدأ قبل ثلاثة أو أربعة أيام وسيوفر مأوى مؤقتًا في أي سيناريو يعبر فيه الأشخاص الحدود «حتى التوصل إلى حل».

وردًا على سؤال من المصادر عن هذه الروايات قال رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: «هذا ليس له أي أساس من الصحة. لقد قال إخواننا الفلسطينيون ومصر قالت إنه لا يوجد استعداد لهذا الاحتمال».

ونشرت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، وهي منظمة ناشطة، صورا يوم الاثنين قالت إنها تظهر شاحنات بناء ورافعات تعمل في المنطقة وصورا لحواجز خرسانية.

وقالت مؤسسة سيناء نقلا عن مصدر لم تحدده إن أعمال البناء تهدف إلى إنشاء منطقة آمنة في حالة حدوث نزوح جماعي للفلسطينيين.

/ moasher